

الوسيط في المذهب

وإن كان بعد القبض ففيه وجهان .
أحدهما أنه يملكه الآن لأنه من جنس حقه والمستحق يزعم أنه ملكه .
والثاني أنه لا بد من مطالبته بالحق ورد هذا عليه إلى أن يجري تمليك صحيح .
وإن جرى النزاع بعد التلف ففي ضمانه وجهان .
أحدهما لا ضمان لأنه مصدق في نفي الحوالة فقد تلف في يده أمانة بحكم الوكالة والثاني
أنه يضمن لأن مصدق في نفي الحوالة لا في إثبات الوكالة فينفعه في بقاء دينه ولا ينفعه في
اسقاط الضمان .
والاصل أن ما تلف في يده من ملك غيره فهو مضمون وهذا كالبائع إذا أنكر قدم العيب صدق
فيه ولا يثبت به حدوثه ولذلك لا يطالب بارشه إذا رد إليه بسبب آخر .
فإن قيل فلو اتفق على جريان لفظ الحوالة فقال اللفظ أردت به الوكالة دون الحوالة أو
قال القابل قبلت الوكالة دون الحوالة